المحاضرة الأولى: الاقتصاد الدولي مفهومه.مواضيعه و تطوره

تمهيد:

تشير مضمون الاقتصاد الدولي الى العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تشير بدورها إلى أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها نظرا لوجود علاقات تربط بينها، إذ أن نجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى، وفي ظل العولمة الحالية فإن العالم كله يكاد أن يصبح كيان واحد، وبهذا يزداد الاندماج الاقتصادي باضطراد على مستوى العالم وذلك نتيجة لعمليات تحرير التجارة وتحرير تدفقات رؤوس الأموال وكذا سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية بين الدول، وذلك في ظل انفتاح الدول والتقدم الفني والتقني في مجال الاتصالات والمواصلات والفضائيات.

مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية:

تعرف العلاقات الاقتصادية الدولية على أنها " مجموعة الارتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات المالية والبشرية والتكنولوجية والسلعية والخدمية التي تربط المصالح المتعددة الأطراف، والتي تقوم على انتقال مادي أو حسابي ما بين البلدان المختلفة للمواد و المنتجات والمعلومات، وهي تجري في اطار الاتفاقيات والتكتلات والاتحادات والأسواق، وتتسم غالبا في انعكاساتها الهيكلية على الاقتصادات المحلية للبلدان المشاركة باتجاهات السيطرة والتبعية أو الاعتماد المتبادل"،حيث أن مجموعة الارتباطات هنا تأخذ العلاقات الاقتصادية في إطار شامل ومتداخل، كون أنه يصعب تحليل أي موضوع على أي مستوى من التجزئة بمعزل عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للموضوعات الأخرى.

كما تُعرف العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها "جميع صور النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية من خلال التبادل التجاري الدولي للسلع والخدمات"، وهي كل العلاقات والتفاعلات الاقتصادية التي تربط الدول ذات السيادة بعلاقات ناجمة عن ممارسة كل دولة سيادتها على حدودها ومُقَدَراتها الاقتصادية، وتعتبر هذه الروابط معياراً رئيساً لاستقلال الدول، وتنظيم هذه المعاملات والمبادلات والعلاقات في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.

وتشتمل النشاطات الاقتصادية على ما يلي:

- **النشاطات السلعية**:هي السلع والخدمات التي يتم انتقالها لعمليات التصدير أوإعادة التصدير بين الدول
- **النشاطات البشرية**: وهي كافة التنقلات التي تتم من بلد لآخر لأغراض العمل، السياحة، التعليم والصحة، وما يترتب على هذا الانتقال من حدوث تغيرات في أسواق العمل وتغيرات في الأجور ومن تحويلات للمداخيل وعناصر الإنتاج.
- **النشاطات النقدية والمالية**: والتي تتعلق بالتحويلات النقدية وبأسعار الصرف وبأدوات الأسواق المالية والديون والمنح وكل ما يجري حول الالتزامات المالي

أهمية الاقتصادي الدولي:

-تكتسي العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية بالغة على صعيد كافة دول العالم، فهي المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الإقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية وكذا السياسية منها، كما وتبرز أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل كبير للتجارة الخارجية في الدول النامية، نظراً لحاجة هذه الدول إلى ضبط وتسخير التجارة الخارجية مع الدول المتقدمة من أجل التنمية، إذ تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية بتوسيع وتنشيط التجارة الخارجية في الدول المتقدمة من خلال الاستيراد والتصدير، وتؤدي العلاقات الاقتصادية الدولية إلى حصول الدول النامية على مزيد من مستلزمات وتكنولوجيا الإنتاج من الدول الأخرى.

- كما أن العلاقات التجارية بين الدول في غاية الأهمية، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، وإنما من الناحية السياسية والأمنية، فكلما تعمقت هذه العلاقات تحسنت الظروف الأمنية العالمية، مما يؤدي إلى تقليل الحروب وتخفيف حدة الأزمات، حيث تُنسب الأسباب الرئيسية للحربين العالميتين الأولى والثانية إلى أسباب جوهرها أسباب اقتصادية ناجمة عن أوضاع وظروف الاقتصاد العالمي في تلك الفترات، وحتى مرحلة وظاهرة الاستعمار الحديث في العلاقات الاقتصادية لم تكن إلاّ نتيجة لتنامي الاقتصادات الدولية مما جعل عملية المنافسة على المواد الأولية والأسواق دافعاً أساسياً لإقدام الدول ذات الاقتصادات الكبرى في استعمار الدول النامية و الضعيفة، كما باتت الهيمنة على مُقّدرات الاقتصاد العالمي سبباً رئيسياً للحروب والأزمات
العالمية.

الفرق بين العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية الداخلية:

إن المنطق الذي تقوم عليه التجارة الدولية هونفسه الذي تقوم عليه التجارة الداخلية، حيث أن قيام التجارة بين الأقاليم المختلفة في الدولة الواحدة أوبين الأشخاص في المدينة الواحدة هونتيجة طبيعية للتخصص وتقسيم العمل، وإن قيام التبادل الدولي هوأيضاً نتيجة للتخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي، هذا يعني أن تطور الاقتصاد الدولي هوبحد ذاته إعادة لتطور النظام الاقتصادي الداخلي بالمواصفات الأساسية مع إدخال للكثير من العناصر التي تحمل صفة الدولية،.

وتتميز العلاقات الاقتصادية الدولية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن العلاقات الاقتصادية المحلية أوالداخلية، فمن الناحية الأولى نجد أن هناك صعوبة في انتقال عوامل الإنتاج (الأرض – رأس المال – العمل) في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية ومثال ذلك أن الكثير من دول العالم تضع عقبات مختلفة أمام انتقال العمالة إليها من

دول العالم الأخرى وذلك لكى تحد من تيار الهجرة إليها، الأمر الذى يؤثر سلبيا على فرص العمل المتاحة أمام مواطنيها ومن ثم على مدى التشغيل فى تلك الدول، أضف إلى ذلك، أن انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى دولة أخرى قد يواجه بعض العقبات الأخرى مثل بُعد المسافة بين الدولتين أوغيرها من الصعوبات، وعلى النقيض من ذلك، فإن هناك سهولة نسبية فى انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة من منطقة إلى منطقة أخرى

ومن الناحية الثانية، فإن العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز عن العلاقات الاقتصادية الداخلية من حيث اختلاف النظم النقدية والمالية، فالدول تختلف فيما بينها من حيث طبيعة السياسات المالية والنقدية التي تتبناها كل منها، والتي من أهمها ما تفرضه كل دولة من ضرائب على انتاج أواستيراد بعض السلع، أووضع حد أدنى للأجور، الأمر الذي ينعكس على تكلفة السلع والتي تختلف من دولة لأخرى، كذلك الأمر بالنسبة للسياسة النقدية التى تتبعها الدولة، فكل دولة لها عملة مختلفة يتعامل بها مواطنوها ولا يقبلون بغيرها أوبغير بعض العملات الدولية فى الوفاء بالالتزامات المالية، وعلى النقيض من ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية الداخلية تتميز بوحدة السياسة النقدية والمالية، فلا توجد ضريبة جمركية على انتقال السلع من منطقة إلى منطقة أخرى داخل حدود الدولة الواحدة (باستثناء المناطق الحرة)، وأن التعامل التجاري بالبيع أوبالشراء داخل الدولة الواحدة يتم من خلال استخدام العملة الوطنية للدولة دون أن يكون هناك أدنى حاجة إلى تغيير عملة الدولة بعملة دولة أخرى في سوق الصرف الأجنبي من أجل شراء سلعة معينة كما هوالحال بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

أما من الناحية الثالثة، فنجد أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتعلق بمجموعة متباينة من البشر تختلف لغتهم وعاداتهم وأذواقهم عن بعضهم البعض، أمّا العلاقات الاقتصادية الداخلية فهي تتعلق في الغالب بأشخاص وأفراد توحدهم لغة واحدة وأذواق وعادات متماثلة وحدود جغرافية واحدة، ويترتب على ذلك أن ما قد يصلح للمواطن من سلع وخدمات قد لا يصلح بالضرورة للأجنبي، لهذا نجد أن بعض الدول تُولى عناية خاصة لطبيعة الصادرات الموجهة للخارج حيث تتأكد من مدى جودتها ومطابقتها للمواصفات العالمية ولأذواق المستهلكين الأجانب، في حين أن ذات الدول قد تهمل كل أوبعض هذه المقاييس عند تعلق الأمر بمنتجات موجهة للسوق المحلى، هذا بالرغم من ما يميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الداخلية فإنها تخضع للقواعد العامة للنظرية الاقتصادية، مثل مشكلة الحاجات والاستخدام الأمثل للموارد وإشباع الحاجات ...، كل ما يميزها هوالطابع الدولي حيث تطبق تلك القواعد في ظل اقتصاد مفتوح تختلف فيه النظم والأهداف والسياسات التي تتبعها كل دولة على حدة.